مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980 - 2017)
اسم الكاتب: د. طرفة شريقي، خليل حسيكة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5408
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Exports and Imports of Services on Gross Domestic Product (GDP) in Syria (1980-2017)

Dr. Tarafa Shuraiki[*]
Khalil Hsaika[**]

(Received 15 / 1 / 2020. Accepted 1 / 3 / 2020)

□ ABSTRACT □

Trade in services today plays a prominent role in the midst of international trade along with merchandise trade and thus contributes to the rotation of the wheel of the global economy. Accordingly, this research came to light on the international services trade and standing on it in two levels: 1(globally), Knowing its size and percentage of GDP, 2(Syria) Knowing its size and studying the existence of a significant effect of services exports and imports on the GDP (1980-2010). The research concluded that the Syrian services trade has developed at a better and better than the Syrian goods trade during the study period. Since 2004, the Syrian services balance has managed to achieve a surplus that enabled it to reduce the current account deficit resulting from the deficit of the trade balance (commodity). The research showed a direct correlation between Syrian services exports and imports and the Syrian GDP**.**

Key words: International trade in services, WTO (World Trade Organization)**,** Economic Growth, GDP.

[*]**Associate Professor, Department of Economics, Faculy of Economics, Tishreen Univeresity, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department of Economics, Faculy of Economics, Tishreen Univeresity, Lattakia, Syria. Kh.hasika@gmail.com**

أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980-2017)

الدكتور طرفة شريقي*

خليل حسيكة**

(تاريخ الإيداع 15 / 1 / 2020. قُبِل للنشر في 1 / 3 / 2020)

□ ملخّص □

تلعب تجارة الخدمات اليوم دورا بارزا في خضم التجارة الدولية جنبا إلى جنب مع التجارة السلعية وتساهم بذلك في تدوير عجلة الاقتصاد العالمي. بناءً عليه جاء هذا البحث حتى يسلط الضوء على تجارة الخدمات الدولية والوقوف على واقعها في مستويين: المستوى الأول (عالمياً) معرفة حجمها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والمستوى الثاني (في سورية) معرفة حجم صادراتها وارداتها من الخدمات، ودراسة وجود أثر معنوي لصادرات وواردات الخدمات السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (1980-2010). وتوصل البحث إلى أن تجارة الخدمات السورية قد تطورت بوتيرة جيدة وأفضل من تجارة السلع السورية خلال فترة الدراسة، تمكن ميزان الخدمات السوري منذ عام 2004 من تحقيق فائضا مكنه من تخفيض عجز الحساب الجاري والناتج عن عجز الميزان التجاري (السلعي). وبين البحث وجود ارتباط طردي بين صادرات وواردات الخدمات السورية وبين الناتج المحلي الإجمالي السوري.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية في الخدمات، منظمة التجارة العالمية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي.

* أستاذ مساعد-قسم الاقتصاد_ كلية الاقتصاد_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير)-قسم الاقتصاد_ كلية الاقتصاد_ جامعة تشرين_ اللاذقية_ سورية.

مقدمة:

ظهر قطاع الخدمات على أنه القطاع الأهم في قوة دفع الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان مستفيداً من التقدم التكنولوجي والعلمي الحاصل في العالم، حيث ارتفعت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1980–2015) من 61% إلى 76% لدى الاقتصادات المتقدمة، ومن 42% إلى 55% لدى الاقتصادات النامية. [1]

ويساهم قطاع الخدمات في زيادة وتحسين الإنتاجية في الاقتصاد لأنه يقدم المساعدة الازمة والضروري للمنتجات والخدمات الأخرى، وهذا ما استفادت منه العديد من الدول النامية حيث أن قطاع الخدمات أصبح مسؤول عن ثلثي إجمالي نمو الإنتاجية في البلدان النامية.[2]

ومع التطور الذي حققه قطاع الخدمات زادت مساهمة تجارة الخدمات في التجارة العالمية إلى جانب التجارة السلعية وخاصة لدى الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا) وبعض الدول الناشئة كالصين والهند، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي صادرات السلع والخدمات من (24% إلى 28%) في الدول المتقدمة، ومن (14% إلى17%) في الدول النامية خلال الفترة 2005–2016، وبالرغم من كون الدول النامية مستورد صافي للخدمات إلا أن دورها كمصدر للخدمات في تنامي مستمر، خاصة فيما يتعلق بقطاعي السياحة والنقل. [3]

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من الأهمية الكبيرة والمتزايدة للتجارة الدولية في الخدمات كمحرك للنمو الاقتصادي حيث تمكنت بعض الدول الصاعدة كالهند من تحقيق نمو ملحوظ بسبب اهتمامها بالتجارة الدولية في الخدمات.

ويهدف هذا البحث الى دراسة التجارة الدولية في الخدمات من خلال دراسة أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال الفترة (1980–2010) وبالتالي فإن الأهداف الفرعية للبحث هي:

1) التعرف على أدبيات وخصائص وآلية سير وعمل التجارة الدولية في الخدمات.
2) التعرف على حجم التجارة الدولية في الخدمات عالميا وتبيان الدول الكبرى المصدرة للخدمات.
3) تبيان حجم وهيكل صادرات وواردات الخدمات في سورية، والتعرف على الميزان الخدمي السوري.
4) تبيان مدى علاقة صادرات وواردات الخدمات بالناتج المحلي الإجمالي السوري.

مشكلة البحث:

بالرغم من كون قطاع الخدمات من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري وأكثرها ديناميكية فإنه لم يتم دراسة أثره على النمو الاقتصادي في سورية بالشكل الكافي وهنا تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي: هل ساهمت صادرات وواردات الخدمات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي السوري؟

فرضيات البحث:

1. يوجد أثر معنوي لصادرات الخدمات السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري.
2. يوجد أثر معنوي لواردات الخدمات السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي في دراسة التجارة الخارجية في الخدمات وتحليل مدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال الفترة (1980-2010)، كما سيعتمد الأسلوب الإحصائي في اختبار الفرضيات، أما مصادر البيانات التي سيعتمد عليها البحث فستكون من تقارير ومنشورات كل من منظمة التجارة العالمية WTO، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ومؤشرات التنمية العالمية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (بحث علمي) للباحثين (BERNARD & CARLOS) بعنوان: السياسات الحمائية والتجارة في الخدمات (Protection and Trade in Services) عام 1997.[4]

استعرضت الدراسة أدبيات تجارة الخدمات، وافترضت بأن التقدم التكنولوجي قد عزز بشكل كبير الاتجاه نحو الاتجار بالخدمات، ووجدت الدراسة: بأنه على الرغم من التقدم التكنولوجي لا تزال العديد من الخدمات صعبة التداول مما دفع بمنتجي هذه الخدمات إلى تزويد الخدمة عن طريق الوجود التجاري في الأسواق الخارجية مما أدى لنمو هذا النمط من توريد الخدمات إلى حد كبير على مدى السنوات الخمسة عشر الأخيرة.

2. **دراسة (بحث علمي) (LASHMI & KUNAR) بعنوان: النمو الاقتصادي وتأثير قطاع الخدمات في الهند (Economic Growth and Impact of Service's Sector in India) عام 2012.** [5]

إن هذه الدراسة تبحث في مدى مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الهندي، بينت الدراسة بأن قطاع الخدمات هو من أسرع القطاعات نمواً على المستوى العالمي ويساهم في انتشار التكنولوجيا عابرة الحدود. وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع قطاعات الخدمات ساهمت في هذه القفزة حيث كان أسرع نمو في مجال الاتصالات والخدمات المصرفية.

3. دراسة (أطروحة دكتوراه) للباحثة (وصاف عتيقة) بعنوان: آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر(1999-2009) عام 2014. [6]

استعرضت الدراسة التجارة في الخدمات وأدبياتها، وطبيعة اقتصاديات الدول العربية وخصائص تجارتها السلعية والخدمية وقامت الدراسة بتحليل آثار تحرير تجارة الخدمات على الدول العربية بشكل عام وحالة الجزائر بشكل خاص مبينة الآثار الإيجابية والسلبية لهذا التحرير. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الخدمات في الدول العربية بحاجة إلى الحماية الحكومية نظرا إلى ان قطاع الخدمات في الدول المتقدمة يمتلك إمكانات مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة معه أمرا صعبا ومنه فإن تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية سيكون على حسابها نتيجة الأداء الضعيف لصادراتها.

4. **دراسة (بحث علمي) (Balchin,N; Hoekman,B; Martin,H; Mendez-Parra,M; Papadavid,PH; Primack,D and Willem,D) وهي بعنوان التجارة في الخدمات والتحول الاقتصادي (Trade In Services And Economic Transformation) عام 2016.** [7]

بحثت الدراسة عن دور التجارة في الخدمات في التحول الاقتصادي وما الذي يمكن القيام به لتحسين مساهمتها في الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى أن التجارة في الخدمات آخذة في التوسع وقد نمت بشكل أسرع من تجارة السلع منذ عام 1991. وأن صادرات الخدمات تساهم بشكل مباشرة في الاقتصاد (خدمات السياحة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خدمات المياه)، وبشكل غير مباشر حيث تعتبر بعض القطاعات الخدمية أساسية لدعم الإنتاجية والتجارة في القطاعات الأخرى (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوجستيات والتمويل) فبدون خدمات عالية الجودة يكون تطوير الصناعة أمر صعب إن لم يكن مستحيلاً.

الاختلاف عن الدراسات السابقة: إن الدراسات السابقة تناولت أدبيات تجارة الخدمات وسرعة نموها ومدى مساهمتها في بعض البلدان كالهند والدول العربية، أما هذا البحث فسيتناول حالة سورية بشكل خاص مستفيداً من الدراسات السابقة خلال الفترة (1980إلى2017).

عرض الموضوع

أولا: تعريف الخدمات

الخدمات اليوم تعني مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية وقد عرفت منظمة التجارة العالمية WTO الخدمة عام 2010 كالآتي:

"مصطلح الخدمة يغطي مجموعة واسعة من المنتجات والأنشطة غير الملموسة وغير المتجانسة التي يصعب وضعها ضمن تعريف بسيط، والخدمات إما أن تكون نتيجة لنشاط الإنتاج والتي تغير ظروف الوحدات المستهلكة (الخدمات المتحولة) –أو تسهيل تبادل المنتجات أو الأصول المالية (الخدمات الهامشية)". [8]

والخدمات يمكن أن تغطي وسائل النقل والاتصالات والكومبيوتر وخدمات البناء والخدمات المالية والتوزيع بالجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والتأمين والعقارات والصحة والتعليم والمهنية والتسويق ودعم الأعمال التجارية الأخرى والحكومة والمجتمع والسمعية والبصرية والترفيهية والخدمات المحلية.

ثانياً: خصائص الخدمات

الخدمات تتمتع بخصائص تميزها عن السلع المادية ومن هذه الخصائص خمس خصائص رئيسية هي: [9]

1- غير ملموسة (Intangibility)
2- تزامن الإنتاج و الاستهلاك (Inseparability)
3- عدم التجانس (Variability)
4- القابلية للتلف (غير قابلة للتخزين) (Perishability)
5- لا يترتب عليها ملكية (Lack of ownership)

ثالثاً: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات:

على الرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه الخدمات اليوم في التجارة الدولية، إلا أنها لم تحظى بالاهتمام المطلوب في الأبحاث الأكاديمية حتى الآن وذلك نظراً لحداثة هذا التعبير في الاقتصاد الدولي. [10]

وقد قدمت مجلة الإيكونوميست البريطانية تعريفاً بسيطاً لتجارة الخدمات بأنها: "أي شيء يباع في التجارة ولا يمكن أن يسقط على قدمك". [11]

وقد قامت اتفاقية الغاتس (GATS) لإيضاح مفهوم التجارة الدولية في الخدمات بشكل دقيق بتحديد أربع أنماط لتوريد الخدمات (Modes of supply): [12]

1- الإمداد عبر الحدود (Cross-Border supply)
2- الاستهلاك في الخارج (Consumption Abroad)
3- التواجد التجاري (Commerical presence)
4- وجود الأشخاص الطبيعيين (The presence of natural persons)

رابعاً: القطاعات الخدمية الرئيسية القابلة للتجارة الدولية:

أصدرت سكرتارية مجلس التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية وثيقة رقم(w/120) خاصة بوضع القطاعات الخدمية الرئيسية وتضمنت الوثيقة على 12 قطاع خدمي رئيسي و166 قطاع فرعي وجاءت هذه القطاعات الرئيسية على النحو التالي: [13]

1. خدمات الأعمال التجارية	2. خدمات الاتصالات
3. خدمات هندسة الإنشاءات وما يتصل بها	4. خدمات التوزيع
5. خدمات التعليم	6. خدمات البيئة
7. الخدمات المالية	8. الخدمات الصحية
9. الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر	10. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية
11. خدمات النقل	12. خدمات أخرى غير مصنفة في موضع

النتائج والمناقشة:

خامسا: التجارة الدولية في الخدمات على المستوى العالمي

1. <u>بالنسبة للصادرات والواردات</u>

شهدت التجارة في الخدمات نموا سريعا على الصعيد العالمي، فقد زادت صادرات الخدمات التجارية زيادة كبيرة من حوالي 367 مليار دولار في عام 1980 إلى 4.3 بليون دولار في عام 2012. وفي الفترة بين عامي 1980 و2012 نمت صادرات الخدمات بوتيرة أسرع من تجارة السلع فقد ارتفعت حصتها من إجمالي التجارة العالمية من نحو 17% في عام 1980 إلى 20% في عام 2012. [14]

ويبين الجدول رقم (1) قيمة صادرات الخدمات بالإضافة لنسبة حصتها من الصادرات الإجمالية العالمية للسلع والخدمات معاً في الفترة الممتدة ما بين (1980-2013)

الجدول رقم(1): قيمة وحصة صادرات الخدمات من إجمالي الصادرات العالمية (1980-2013) / مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية ونسبة مئوية

العام	صادرات			واردات		
	السلع	الخدمات	الصادرات	السلع	الخدمات	إجمالي
1980	2,036,000	367,060	2,403,060	2,077,000	403,640	2,480,640
1985	1,953,000	383,480	2,336,480	2,016,000	402,220	2,418,220
1990	3,490,000	788,670	4,278,670	3,600,000	823,020	4,423,020
1995	5,168,000	1,179,440	6,347,440	5,285,000	1,189,120	6,474,120
2000	6,458,000	1,491,320	7,949,320	6,725,000	1,463,740	8,188,740
2005	10,509,000	2,516,190	13,025,190	10,870,000	2,384,270	13,254,270
2008	16,160,000	3,847,060	20,007,060	16,572,000	3,635,060	20,207,060
2009	12,555,000	3,488,680	16,043,680	12,782,000	3,300,080	16,082,080

2010	15,301,000	3,827,680	19,128,680	15,511,000	3,613,440	19,124,440
2013	18,953,000	4,644,380	23,597,380	19,016,000	4,381,350	23,397,350

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية

تاريخ الدخول للموقع:2019/10/12 WTO Statistics Database, http://stat.wto.org/

الجدول (2) معدل نمو الصادرات والواردات (1980-2013)

صادرات			واردات		
سلع	خدمات	إجمالي	سلع	خدمات	إجمالي
8.3	11.7	8.8	8.2	9.9	8.4

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على قيم الجدول (1)

فيظهر لنا الجدول رقم (1) ارتفاع واردات الخدمات من 403 مليار دولار عام 1980 إلى 4,38 بليون دولار عام 2013 أي بمعدل نمو 9.9%، وفي المقابل فإن معدل نمو واردات السلع عن الفترة نفسها لم يتجاوز 8.2%، كذلك ارتفعت حصة واردات الخدمات من إجمالي الواردات العالمية من 16.3% عام 1980 إلى 20.5% عام 2009 مستفيدة من تراجع واردات السلع العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 مؤكدة بذلك على مرونتها العالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم(2) بأن معدل نمو صادرات الخدمات (11.7%) أكبر من معدل نمو صادرات البضائع (8.3%) وبهذا نجد بأن صادرات الخدمات تفوقت ونمت بشكل أسرع من صادرات البضائع على مدى الثلاث عقود الماضية.

كذلك نلاحظ من الجدول رقم(1) درجة المرونة العالية التي تتمتع بها تجارة الخدمات أكثر من تجارة السلع ويظهر هذا جلياً عام 2009 ونتيجة للأزمة المالية العالمية فقد انخفضت الصادرات السلعية العالمية بنسبة (22%) بينما لم تنخفض الصادرات الخدمية سوى (9%) عن العام 2008. [15]

2. <u>بالنسبة لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي</u>

في عام 2011 مثّل قطاع الخدمات (65.6%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث شكلت الخدمات (74.2%) من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة و (51%) في البلدان النامية. [16]

بالنسبة لمساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي فإن الجدول رقم (3) يظهر لنا نسبة مساهمتها على المستوى العالمي وكذلك نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من الأقاليم.

جدول رقم (3): نسبة مساهمة التجارة الدولية في الخدمات بالناتج المحلي الإجمالي (1981-2016)

العام/ الدول	1981	1986	1991	1996	2001	2006	2011	2016
العالم	7.6	6.8	7.8	7.9	9.3	11.4	11.8	12.7
العالم العربي	20.3	16.7	21.4	17.0	14.8	17.8	14.9	15.9
أفريقيا جنوب الصحراء	10.4	8.6	10.1	11.2	13.6	12.9	11.8	9.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5.9	6.1	5.3	5.5	6.3	6.2	5.8	7.3
منطقة اليورو	10.3	9.3	9.4	10.2	14.1	17.1	19.2	23.7

جنوب آسيا	3.8	3.6	5.0	5.6	7.6	12.8	11.2	10.5
شرق آسيا والمحيط الهادئ	..	..	..	7.0	9.0	10.4	9.7	10.3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

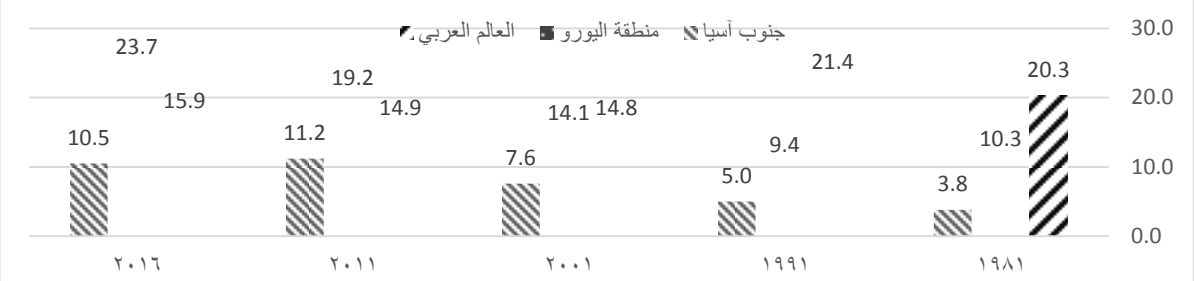
تاريخ الدخول للموقع: 2019/10/15 http://databank.albankaldawli.org

✓ نلاحظ من خلال الجدول رقم(3) زيادة نسبة مساهمة التجارة الدولية في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي (5%) (من 7.6% إلى 12.7%)، كما نلاحظ بأن هذه الزيادة مضطردة وهذا ما يبين تزايد أهمية تجارة الخدمات بشكل مستمر ومتواصل على المستوى العالمي.

✓ بالنسبة للأقاليم التي زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المدروسة فنجد منطقة اليورو (13.4%)، جنوب آسيا (6.7%)، شرق آسيا والمحيط الهادئ (3.3%).

✓ والأقاليم التي تراجعت مع حالة عدم الثبات والتذبذب في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضمن الفترة المدروسة فنجد الوطن العربي (4.4%)، يليه إقليم إفريقيا جنوب الصحراء (0.7%).

✓ وأخيرا نجد بأن منطقة اليورو وجنوب آسيا هم أكبر المستفيدين من تجارة الخدمات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لأقاليمهم، بينما يكون الوطن العربي هو الأكثر تراجعا بين الأقاليم في نسبة مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم (1).



الشكل رقم(1): نسب مساهمة التجارة الدولية في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لكل من أقاليم العالم العربي ومنطقة اليورو وجنوب آسيا في الفترة ما بين(1981-2016)

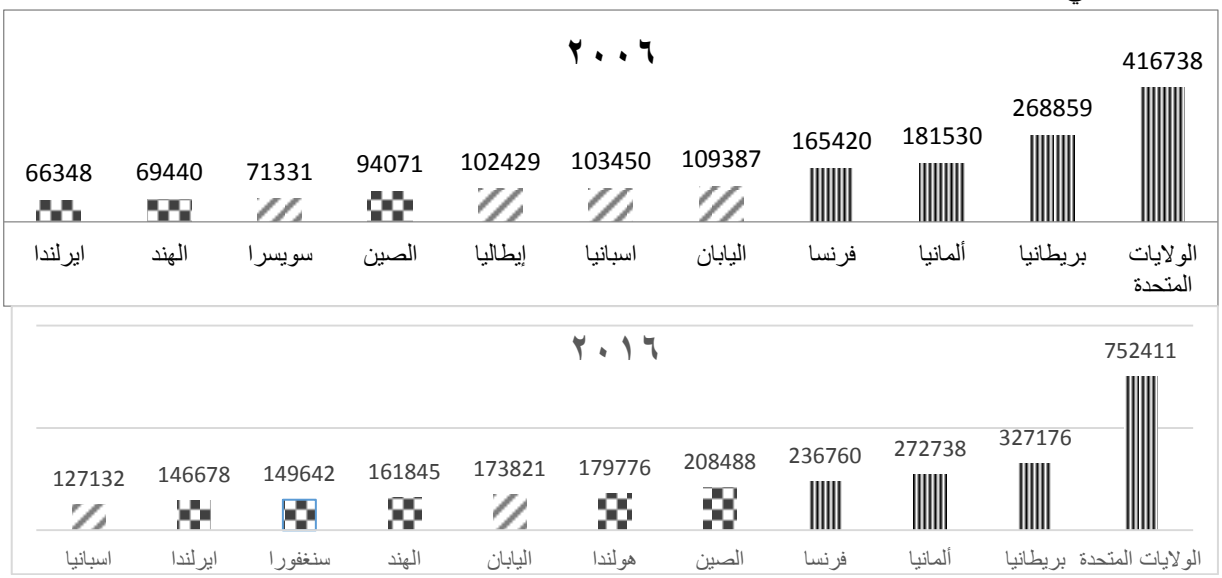
ملاحظة: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

تاريخ الدخول للموقع 2019/10/15 http://databank.albankaldawli.org

سادسا: أكبر المصدرين للخدمات على المستوى العالمي

إن أكبر دولة مصدرة للخدمات في العالم في عام 2016 هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت قيمت صادراتها من الخدمات 752 مليار دولار أمريكي، وتمثل 15% من الصادرات العالمية، تليها أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا-ألمانيا-فرنسا-هولندا) على التوالي، اشتركت مجتمعة في خمس السوق العالمية. ومن بين الاقتصادات النامية كانت أكبر الدول المصدرة للخدمات في آسيا هي الصين (208 مليار دولار) والهند (162 مليار دولار). وكانت صادرات الخدمات الصينية أكبر من صادرات هولندا، في المرتبة الخامسة بين الاقتصادات المتقدمة

النمو. وهذا ما يظهر واضحاً في الشكل رقم (2) حيث يبين أهم 10 دول مصدرة للخدمات في العالم في عامي 2006 و2016 كالآتي:



الشكل رقم (2): أهم مصدري الخدمات في العالم (2006– 2016) الوحدة: مليون دولار أمريكي

ملاحظة: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد UNCTAD Statistics, Data center,

تاريخ الدخول 2019/10/22 http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2):

- ✓ ثبات الدول الأربعة الأولى (الولايات المتحدة–بريطانيا – ألمانيا–فرنسا) على التوالي والمحافظة على مكانتها لمدة عشر سنوات متتالية (2006–2016).
- ✓ إن أقرب دولة للولايات المتحدة الأمريكية هي بريطانيا بفارق 147,8 مليار دولار عام 2006 وتوسع هذا الفارق بشكل كبير جدا في السنوات العشر المذكورة ليبلغ 425.2 مليار دولار عام 2016.
- ✓ كما نلاحظ درجة النمو العالية للصين في تصدير الخدمات ووصولها للمركز الخامس عالمياً بمعدل نمو وصل 121.6% خلال الفترة المدروسة، واقترابها من فرنسا بفارق 28 مليار دولار، أما بمقارنتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فما يزال الفارق كبيرا جدا ويتجاوز 543 مليار دولار.
- ✓ ومن بين الدول التي تطورت ونمت في تصدير الخدمات نجد الهند بشكل واضح وبمعدل نمو عالي وصل 133% بين عامي(2006–2016) متقدمة بذلك إلى المركز الثامن عالمياً.

سابعاً: لمحة عن واقع الاقتصاد السوري عام 2010 والأداء التجاري (الخدمي والسلعي) (1980–2010)

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسورية عام 2010 (60465) مليون دولار وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2918) دولار أمريكي، وبغلت نسبة مساهمة الخدمات (49.6% من القيمة المضافة للناتج المحل الإجمالي) في الاقتصاد السوري بينما كانت مساهمة الزراعة (19.7% من القيمة المضافة للناتج المحل الإجمالي) والصناعة (30.7% من القيمة المضافة للناتج المحل الإجمالي)، وبلغت نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات (52.9%) من إجمالي المشتغلين بينما بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة (32.8%) وبالزراعة (14.3%) من إجمالي المشتغلين في سورية. [17]

ومما سبق نجد بأن قطاع الخدمات السوري هو القطاع الأكبر من حيث القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي السوري وصاحب النسبة الأعلى بعدد المشتغلين فيه من إجمالي العاملين في سورية.

أما بالنسبة لواقع تجارة الخدمات الدولية في سورية فإن الجدول رقم(4) يبين كيف تطور حجم ونسبة الصادرات السورية (الخدمية والسلعية) من الصادرات الكلية السورية كذلك الأمر بالنسبة للواردات، كما ويظهر لنا واقع حال ميزان التجارة الخارجية ككل والميزان الخدمي والسلعي كل على حدى كالآتي:

الجدول رقم(4): تطور حجم تجارة الخدمات وتجارة السلع السورية (1980-2010) / مليون دولار

العام	تجارة الخدمات السورية					تجارة السلع السورية					ميزان التجارة الخارجية (السلعي + الخدمي)
	صادرات الخدمات		واردات الخدمات		الميزان الخدمي	صادرات السلع		واردات السلع		الميزان السلعي	
	قيمة	معدل نمو %	قيمة	معدل نمو %		قيمة	معدل نمو %	قيمة	معدل نمو %		
1980	365	---	521	---	-156	2108	---	4124	---	-2016	-2173
1985	656	28.0	975	7.6	-319	1637	-11.7	3967	-3.6	-2329	-2648
1990	874	-2.2	892	12.6	-19	4212	40.1	2400	14.4	1812	1793
1995	1899	1.9	1537	-4.6	362	3563	17.0	4709	-13.9	-1146	-784
2000	1699	2.9	1667	3.4	32	4633	33.8	3815	-0.4	818	850
2001	1781	4.8	1694	1.6	87	5248	13.3	4752	24.5	496	583
2002	1559	-12.5	1883	11.2	-324	6536	24.5	4488	-5.6	2049	1725
2003	1331	-14.6	1806	-4.1	-475	5731	-12.3	5111	13.9	620	145
2004	2613	96.3	2235	23.8	378	7378	28.7	8411	64.6	-1033	-655
2005	2910	11.4	2359	5.5	551	8708	18.0	10862	29.1	-2154	-1603
2006	2924	0.5	2520	6.8	404	10919	25.4	11488	5.8	-569	-165
2007	3861	32.1	3013	19.5	849	11546	5.7	14655	27.6	-3109	-2261
2008	4415	14.3	3153	4.7	1262	15410	33.5	18105	23.5	-2695	-1433
2009	4798	8.7	2719	-13.8	2080	10855	-29.6	15443	-14.7	-4588	-2508
2010	7333	52.8	3473	27.7	3860	12796	17.9	17562	13.7	-4765	-906

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد.

UNCTAD Statistics, Data center, http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

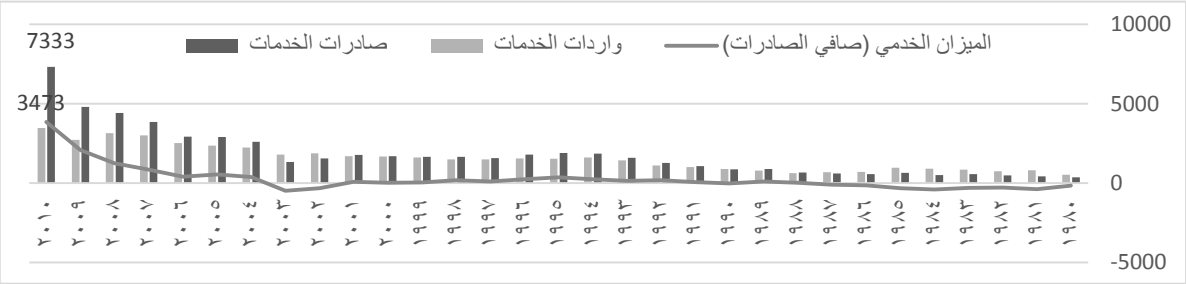
تاريخ الدخول 2019/10/25

ونلاحظ من خلال الجدول رقم(4):

- تجارة الخدمات السورية (صادرات وواردات) قد تطورت بوتيرة جيدة وأفضل من تجارة السلع السورية خلال الفترة (1980-2010). **الصادرات:** ارتفاع قيمة صادرات الخدمات السورية من (365 إلى 7333) مليون دولار وبمتوسط نمو بلغ (12.3%)، في حين بلغ متوسط نمو صادرات السلع السورية خلال نفس الفترة (9.1%)، ونلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الخدمات إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية من (15% إلى 36%). **أما الواردات:** ارتفاع قيمة واردات الخدمات السورية من (521 إلى 3473) مليون دولار وبمتوسط نمو سنوي بلغ (7.6%) في حين بلغ متوسط النمو السنوي لواردات السلع السورية خلال نفس الفترة (6.9%)، كما نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة واردات الخدمات في تشكيل إجمالي الواردات السورية من (11 % إلى 17%) خلال فترة الدراسة.
- زيادة مشاركة تجارة الخدمات في إجمالي التجارة الخارجية السورية على حساب تجارة السلع حيث ارتفعت نسبة المشاركة من (12.4% إلى 26.3%) من عام 1980 وحتى عام 2010.

ثامناً: الميزان التجاري الخدمي السوري

لمعرفة واقع الميزان التجاري الخدمي السوري (رابح أم خاسر) خلال طول الفترة (1980-2010) لابد من معرفة حال صادرات الخدمات السورية وارداتها وهذا ما يوضحه الشكل رقم(3) كالآتي:



الشكل رقم(3): تطور حجم تجارة الخدمات في سوريا (1980-2010)

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد. UNCTAD Statistics, Data center,

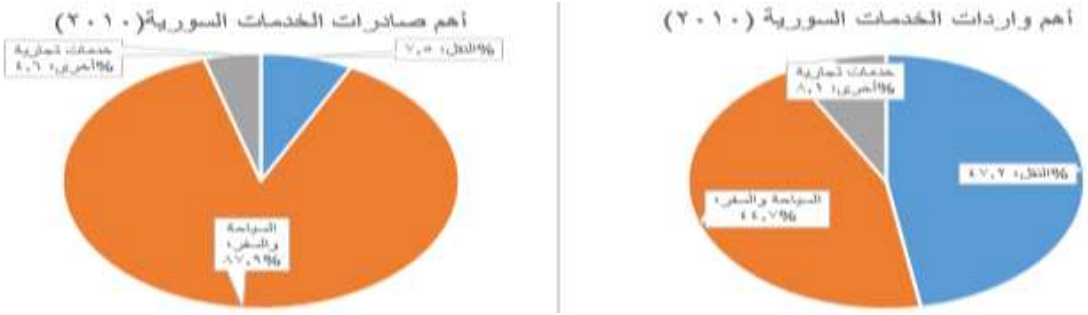
تاريخ الدخول 2019/10/25 http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx

ونلاحظ من خلال الشكل رقم(3):

- واردات الخدمات السورية متفوقة على صادرات الخدمات السورية في بداية فترة الدراسة وهذا ما انعكس سلبيا على ميزان الخدمات وأوقعه في العجز، إلا انه ومنذ عام 1991 فإن صادرات الخدمات تفوقت على واردات الخدمات والميزان الخدمي حقق فائض حيث كان لجملة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الاستثمار قانون الاستثمار رقم(10) عام 1991 والمرسوم رقم (7) عام2000 والمرسوم رقم(8) عام 2007، والتي شجعت القطاع الخاص الذي أقبل على قطاع الخدمات بشكل يفوق باقي القطاعات الاقتصادية هذا ما قاد إلى زيادة نمو الإنتاج الخدمي وزيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي السوري. [18] باستثناء عامي 2002-2003 حيث وقوع الميزان الخدمي في العجز ويعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى ارتفاع العجز في ميزان خدمات النقل والناجم عن ارتفاع نفقات الشحن بسبب زيادة المستوردات الخدمية من النقل والشحن مقابل ثبات الايرادات الخدمية منها، وقد ترافق هذا الارتفاع بانخفاض في موارد السياحة والسفر مما أثر سلبا على ميزان الخدمات في تلك الفترة. [19] إلا أنه منذ عام (2004 حتى2010) أخذ الفارق يكبر بشكل واضح ليحقق الميزان الخدمي فائضا كبيرا وبمقدار (3860) مليون دولار عام 2010.

تاسعاً: هيكل صادرات وواردات الخدمات السورية

في عام 2010 شكلت صادرات السياحة معظم حجم صادرات الخدمات السورية وبنسبة (87.9%)، اما الواردات فكانت واردات النقل بالمرتبة الأولى (47.2%) تليها واردات السياحة (44.7%)، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(4).



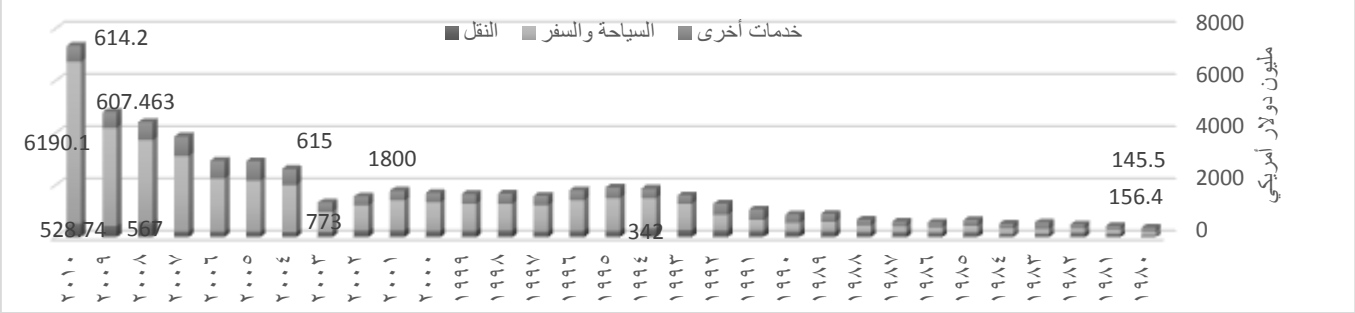
[20]

الشكل رقم(4): أهم القطاعات في تجارة الخدمات السورية عام 2010

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير منظمة التجارة العالمية (WTO) (2013).

ومن خلال الشكل رقم(4) نلاحظ بأن تجارة الخدمات في سوريا تتكون من قطاعين هامين يشكلان معا معظم حجم تجارة الخدمات السورية وهما (قطاع النقل، قطاع السياحة والسفر) وبقية القطاعات تدخل تحت مسمى خدمات تجارية أخرى.

وللوقوف جلياً على واقع القطاعات الخدمية الرئيسية (السياحة والنقل والخدمات الأخرى) وكيفية تطورها خلال الفترة (1980–2010) سيبين الشكل رقم(5) حجم القطاعات الثلاثة الرئيسية للخدمات في سوريا طوال فترة الدراسة:



الشكل رقم(5) حجم وهيكل صادرات الخدمات السورية (1980–2010)

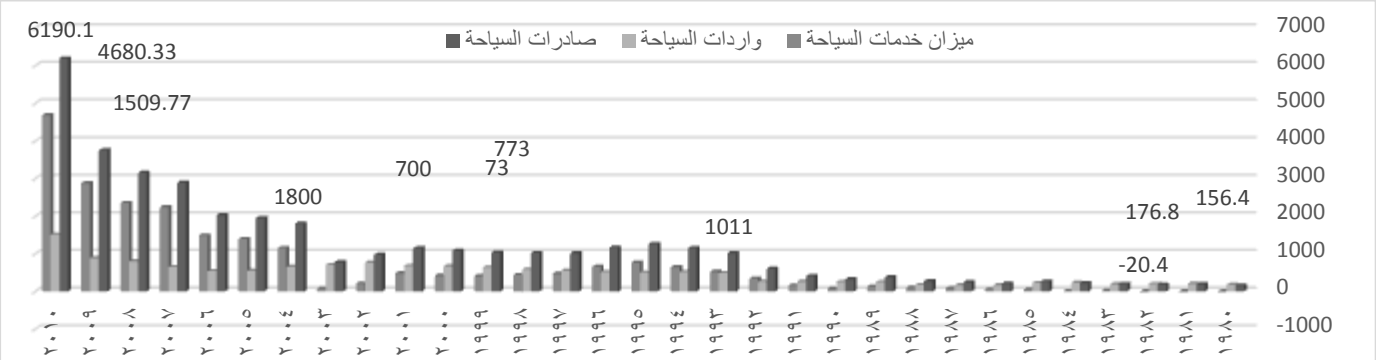
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الاونكتاد. UNCTAD Statistics, Data center,

تاريخ الدخول للموقع 2020/2/6 https://unctadstat.unctad.org

ومن خلال الشكل رقم(5) نلاحظ:

- التطور الكبير الذي أصاب صادرات الخدمات السورية بشكل عام فتجاوزت حدود 7 مليار دولار.

- **خدمات السياحة:** ارتفعت صادرات السياحة والسفر لتشكل معظم حجم صادرات الخدمات السورية حيث تجاوزت 6 مليار دولار عام 2010 كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي صادرات الخدمات السورية من (43% إلى 87%)، وهذا يظهر التطور الكبير الذي لحق بهذا القطاع في سوريا نتيجة الاهتمام الجيد من قبل الدولة السورية لتطوير هذا القطاع الهام وزيادة عائداته وذلك لقدرته العالية على جلب القطع الأجنبي الهام للبلد وتحسين وضع ميزان المدفوعات. ويوضح الشكل رقم(6) حال تجارة خدمات السياحة وواقع ميزانها خلال الفترة (1980-2010) كالآتي:



الشكل رقم(6) تجارة خدمات السياحة والسفر في سوريا(1680-2010)

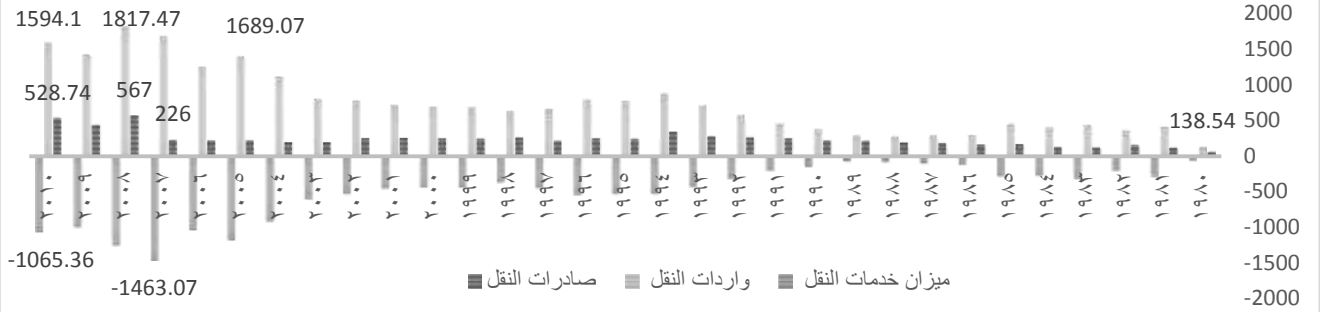
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد:

تاريخ الدخول https://unctadstat.unctad.org

للموقع 2020/2/7

ومن خلال الشكل رقم(6) نلاحظ بأن ميزان خدمات السياحة حقق فائضا طوال فترة الدراسة باستثناء 4أعوام خلال الفترة الأولى للدراسة وهم (1980-1981-1982-1984) حيث كان خاسراً ولكن بقيم قليلة لم تتجاوز 20مليون دولار لأكبر خسارة، وما عدا ذلك فقد كان ميزان خدمات السياحة والسفر رابحا ومنذ عام 2004 أخذ الميزان السياحي يحقق فائضا كبيرا فوق المليار دولار ليصل في عام 2010 ويحقق أعلى فائض للميزان وبمقدار (4680) مليون دولار، إلا أنه ونتيجة الأزمة السورية فقد توقفت عائدات السياحة بشكل شبه كامل وهذا ما أضر كثيرا بوضع ميزان المدفوعات السوري وخسارة مصدر هام وكبير للقطع الأجنبي.

- **خدمات النقل:** ارتفعت صادرات النقل من (63 إلى 529) مليون دولار خلال فترة الدراسة إلا أن حجمها بالنسبة إلى إجمالي صادرات الخدمات قد تقلص من (17% إلى 7%) نتيجة النمو الكبير في صادرات السياحة. ويوضح الشكل رقم (7) حال تجارة خدمات النقل وحالة ميزانها في الفترة (1980–2010)



الشكل رقم(7) تجارة خدمات النقل في سورية (1980–2010)

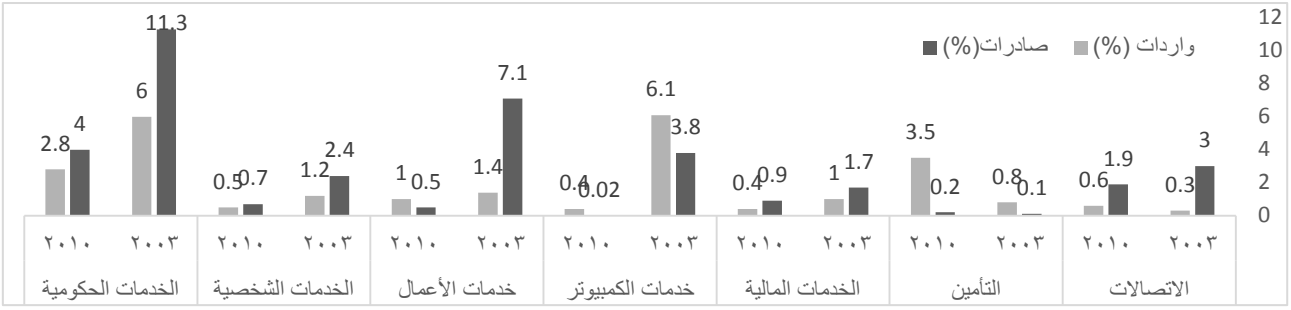
الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد:

تاريخ الدخول https://unctadstat.unctad.org

للموقع 2020/2/7

ومن خلال الشكل رقم(7) ضعف قطاع النقل السوري حيث بلغت نسبة واردات النقل السورية 40% وارتفعت بعد عام 2004 إلى 50% حيث بلغت 1594 مليون دولار عام 2010 وهذا ما جعل ميزان خدمات النقل السوري خاسر طوال فترة الدراسة وتسببه بخسائر في ميزان الخدمات وخسارة أيضا في القطع الأجنبي الذي يذهب لتغطية واردات النقل. أما الأضرار التي لحقت بالقطاع نتيجة الأزمة السورية وبعد عام 2011 من تخريب للطرق والجسور والسكك الحديدية وسرقة للمركبات العامة والخاصة، وكذلك الحصار الاقتصادي الذي حد كثيرا من حركة النقل للصادرات والواردات إلى سورية وإغلاق المعابر الحدودية من قبل دول الجوار، ونقص المشتقات النفطية اللازمة لعمليات النقل داخل وخارج سورية، كل ذلك أدى لخسائر فادحة في القطاع بلغت 17 مليار ليرة عام 2011 ووصلت إلى 135 مليار ليرة عام 2015.[21]

• **الخدمات الأخرى:** ارتفعت قيمة صادراتها من (146 إلى 614) مليون دولار اما نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات الخدمات فقد انخفضت خلال فترة الدراسة من (40% إلى 8%). وهذه الخدمات الأخرى هي (الاتصالات والبناء والتأمين والخدمات المالية وخدمات الكمبيوتر والمعلومات وخدمات الإتاوات ورسوم التراخيص والخدمات الشخصية والترفيهية وخدمات الأعمال الأخرى والخدمات الحكومية)، ويوضح الشكل رقم(8) الوزن النسبي لصادرات وواردات مجموعة الخدمات الأخرى باستثناء خدمات البناء وخدمات الإتاوات ورسوم التراخيص حيث لا تتوفر عنها بيانات في الفترة (2003–2010) كالآتي: [22]



الشكل رقم(8) الوزن النسبي لصادرات وواردات مجموعة الخدمات الأخرى في سورية (2003–2010)

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على تقديرات ميزان المدفوعات (2003–2001) الصادر عن مصرف سورية المركزي.

ومن خلال الشكل رقم(8) نلاحظ:

• انخفاض الوزن النسبي لجميع قطاعات الخدمات الأخرى في سورية بين عام (2003–2010)، نتيجة الوزن النسبي الكبير لقطاعي السياحة والنقل. ونلاحظ بأن قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية رابحة في سورية لتفوق صادراتها على وارداتها، أما قطاعي التأمين وخدمات الكمبيوتر والمعلومات فهما خاسران في سورية لتفوق وارداتها على صادرتها.

• تراجع قطاع خدمات الأعمال بشكل كبير ليتحول ميزانه من الربح إلى الخسارة.

• أكبر القطاعات الخدمية في سورية ضمن فئة الخدمات الأخرى من حيث قيمة وحجم صادراته وارداته هو قطاع الخدمات الحكومية. اما قطاع التأمين السوري فصادراته لم تتجاوز ال 50 مليون دولار في أحسن فتراته، في المقابل فإن واردات التأمين مرتفعة وتجاوزت 300 مليون دولار عام 2006.

عاشراً: مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي السوري

يستأثر قطاع الخدمات السوري بنصف الناتج المحلي الإجمالي السوري تقريبا والنصف الباقي لقطاعي الزراعة والصناعة، وهذا ما يبينه الجدول رقم(5) الحجم النسبي للقطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

الجدول رقم (5): مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي السوري(1980–2017)

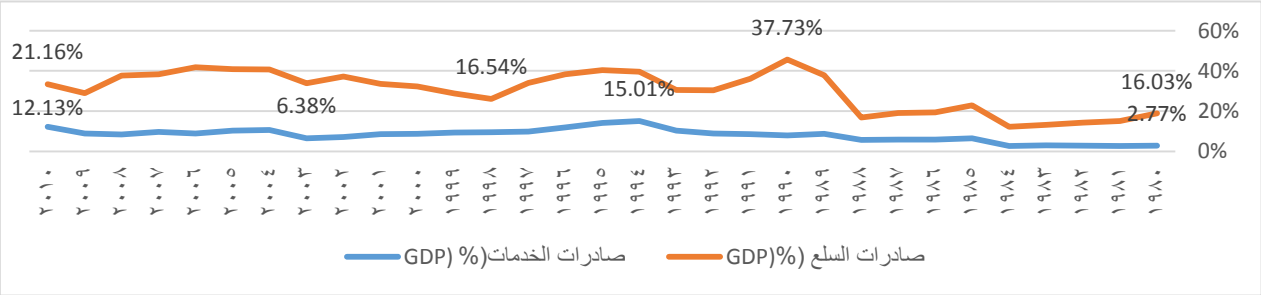
القطاع/العام	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2017
زراعة	22	18	22	21	22	20	14	24	25
صناعة	28	30	39	39	39	36	35	21	24
خدمات	50	52	39	40	39	44	51	55	51
GDP	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:16/5 المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2003–2017، المكتب المركزي للإحصاء في دمشق.

ويظهر من خلال الجدول رقم(5) بأنه وطوال الفترة (1980–2017) فإن:

- قطاع الزراعة في سورية بقي دون الربع (25%)، أما قطاع الصناعة السورية فلم يتجاوز (40%) في أحسن فتراته، في حين أن قطاع الخدمات السوري تجاوز النصف في معظم فترات الدراسة ولم يتراجع عن (39%).
- الديناميكية العالية والمرونة التي تتمتع بها الخدمات فبعد عام 2010 ودخول مرحلة الحرب على سورية لم تتراجع نسبة المساهمة بل على العكس زادت لتصل إلى (55%) عام 2015، في حين نلاحظ تراجعاً حاداً لقطاع الصناعة بعد عام 2010 نتيجة الحرب على سورية.

وبعد أن تعرفنا على الحجم الكبير لقطاع الخدمات السوري سنتعرف على مدى مساهمة صادرات الخدمات السورية في الناتج المحلي الإجمالي السوري من خلال الشكل رقم(9)



الشكل رقم(9): صادرات السلع وصادرات الخدمات السورية (% GDP) خلال الفترة (1980–2010)

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد:

ونلاحظ من خلال الشكل رقم(9) ارتفعت نسبة مساهمة صادرات الخدمات (9.36%) وهي أكبر من نمو نسبة مساهمة صادرات السلع (5.13%) خلال الفترة (1980–2010) في سورية. كذلك نلاحظ درجة التذبذب العالية في الصادرات السلعية على مدى الثلاثين عاما المدروسة ولا نجد هذا التذبذب في الصادرات الخدمية السورية وهذا ما يعكس الديناميكية العالية التي تتمتع بها وقدرتها على مواجهة الأزمات.

إن ارتفاع نسبة مساهمة صادرات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي السوري رفع من حجم إجمالي التجارة الخارجية السورية لتبلغ (33%) من الناتج المحلي الإجمالي السوري الأمر الذي رفع من أهمية التجارة الخارجية وتحولت الخدمات إلى رافد هام للتجارة الخارجية يجلب القطع الأجنبي. وقد توقفت البيانات الدولية عن سورية بعد عام 2011 نتيجة الحرب التي شنت عليها عسكريا واقتصاديا وإعلاميا، وقد تجلت اقتصاديا من خلال العقوبات الأمريكية الجائرة والتي بدأت حقيقة منذ عام 2004 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وفرض عقوبات بموجب قانون محاسبة سورية والذي يحظر أو يقيد تصدير وإعادة تصدير معظم المنتجات الأمريكية إلى سورية، وخصصت الولايات المتحدة في أغسطس 2008 عقوبات منعت فيها تصدير الخدمات الأمريكية إلى سورية وحظرت على الأشخاص الأمريكيين المشاركة في قطاع البترول السوري، وفي2011 قامت بفرض عقوبات إضافية وحظر استيراد المنتجات النفطية السورية جراء الأزمة السورية. [23] مما أقل كثيرا بمصادر القطع الأجنبي نتيجة توقف التصدير وتراجع الإنتاج بسبب توقف الاستيراد أيضا فشلت حركة التجارة الخارجية السلعية والخدمية وانخفضت ربحيتها من (+5%) عام 2010 إلى خسارة بمقدار (-3.8%) عام 2014. كما كان للتدمير الممنهج للبنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب نقل النفط والغاز انتكاسات كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي من (+ 5 %)في العام 2010 إلى حوالي (-11.5%) خلال سنوات الأزمة. نتيجة لذلك انخفضت نسبة مساهمة

القطاعات الخدمية السورية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011–2015) فتراجعت مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرق بنسبة (18.7%) وقطاع النقل والمواصلات (9.9%) وقطاع البناء والتشييد (4.6%) وقطاع المال والتامين (4.3%) إلا أن قطاع الخدمات الحكومية فقد حافظ على نفسه نتيجة الدعم المقدم من الحكومة السورية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين فحقق نسبة نمو في مساهمته (1.5%). [24] ونتيجة لما سبق سنقوم بالدراسة الإحصائية خلال الفترة (1980–2010) بسبب عدم توفر البيانات المحلية والدولية الدقيقة عن سورية بعد عام 2011.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي لصادرات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

لاختبار الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

الجدول (6): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الأولى (جدول ملخص النموذج)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.925[a]	.856	.851	5144377295.709
a. Predictors: (Constant), صادرات الخدمات				

الجدول (7): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الأولى (جدول تحليل التباين)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	45768008834085000000000.000	1	4576800883408500000000	172.940	.000[b]
	Residual	767473915057431800000.000	29	26464617760601096000		
	Total	534427479846593200000000.000	30			
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						
b. Predictors: (Constant), صادرات الخدمات						

الجدول (8): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الأولى (جدول المعاملات)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6777528773.329	1441036438.957		4.703	.000
	صادرات الخدمات	8.018	.610	.925	13.151	.000
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

يظهر من جدول رقم(7) تحليل التباين أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) لصادرات الخدمات تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير معنوي لصادرات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير معنوي لصادرات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتضح من جدول رقم(6) ملخص النموذج أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.925) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين صادرات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.851) وبالتالي فإن صادرات الخدمات تفسر 85.1 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الإجمالي و14.9 بالمائة تعود لعوامل أخرى. ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار تساوي (8.018) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين صادرات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي.

وبالاعتماد على الجدول رقم(8) يمكن تمثيل العلاقة بين صادرات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي بالمعادلة:

$$Y = 6777528773.329 + 8.018\,X$$

حيث: X : صادرات الخدمات.

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذه العلاقة نجد بأن كل زيادة بمقدار (1 مليون دولار) في صادرات الخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (8.018 مليون دولار)

الفرضية الثانية: يوجد أثر معنوي لواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

لاختبار الفرضية تم اجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط كالآتي:

الجدول (9): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الثانية (جدول ملخص النموذج)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.890[a]	.792	.785	6188297999.006
a. Predictors: (Constant), واردات الخدمات				

الجدول (10): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الثانية (جدول تحليل التباين)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	42337188668554603000000.000	1	42337188668554603000000.000	110.555	.000[b]
	Residual	11105559316104716000000.000	29	382950321244990200000.000		
	Total	53442747984659320000000.000	30			
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						
b. Predictors: (Constant), واردات الخدمات						

الجدول (11): تحليل الانحدار الخطي للفرضية الثانية (جدول المعاملات)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1538948265.583	2441679307.656		-.630	.533
	واردات الخدمات	14.794	1.407	.890	10.515	.000
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

يظهر من الجدول رقم(10) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي، ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) لواردات

الخدمات تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تأثير معنوي لواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تأثير معنوي لواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتضح من الجدول رقم(9) أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.890) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي بين واردات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي. وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.785) وبالتالي فإن واردات الخدمات تفسر 78.5 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الإجمالي و21.5 بالمائة تعود لعوامل أخرى. ويظهر من الجدول رقم(13) أن قيمة معامل الانحدار تساوي (14.794) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين واردات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي.وبالاعتماد على الجدول رقم(11) جدول المعاملات يمكن تمثيل العلاقة بين واردات الخدمات والناتج المحلي الإجمالي بالمعادلة:

$$Y = -1538948265.583 + 14.794\,X$$

حيث: X: واردات الخدمات.

Y: الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذه العلاقة نجد بأن كل زيادة بمقدار (1 مليون دولار) في واردات الخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (14.794 مليون دولار)

النتائج والمناقشة:

بناءً على فرضيات البحث وعلى تحليل الجداول الإحصائية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) إن النمو الذي حققته تجارة الخدمات في سورية جعل ميزانها الخدمي رابح والفائض الذي حققته امتص العجز في الميزان التجاري السوري وجعلها مصدر هام للقطع الأجنبي، كما وزاد من نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي السوري.

2) التطور الكبير لقطاع السياحة في سورية وخاصة مع بداية الألفية الجديدة واستحواذ صادراته على معظم حجم صادرات الخدمات السورية مما يقودنا للقول بأن قطاع الخدمات السوري هو قطاع سياحي بالمجمل.

3) ضعف قطاع النقل السوري رغم الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتمتع به سورية وهذا ما أدى إلى خسارة في النقد الأجنبي وإضعاف في ميزان الخدمات السوري.

4) عدم الاستفادة من التقدم التكنولوجي بالشكل الأمثل جعل قطاع الخدمات السورية قطاع خدمي تقليدي يعتمد على قطاعي (السياحة والنقل) وليس قطاع خدمي حديث يعتمد على الخدمات المالية والتامين والاتصالات التي توفر ربحية عالية.

5) بقي قطاع الخدمات الحكومية محافظا على نفسه دون تراجع خلال فترة الأزمة السورية في حين تراجعت بقية القطاعات الخدمية السورية.

6) يوجد أثر معنوي وارتباط طردي بين كل من (صادرات وواردات) الخدمات السورية والناتج المحلي الإجمالي السوري، وهذا ما يظهر دورها الهام والمتنامي في الاقتصاد السوري كعنصر هام وفاعل في تحقيق النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات:

- ضرورة التعريف أكثر بتجارة الخدمات في سورية وعقد ندوات تثقيفية توضح دورها الهام والمتزايد في الاقتصاد العالمي وضرورة التوجه نحوها والاستفادة منها بالشكل الأمثل.
- الاهتمام وتطوير قطاع النقل السوري في مرحلة إعادة الإعمار والاستفادة من ميزة موقع سورية الجغرافي كنقطة وصل بين الشرق والغرب، حيث قامت بعض الدول المجاورة كتركيا والكيان الإسرائيلي بالاستفادة من الحصار المفروض على سورية وزيادة صادراتها من خدمات النقل بعد تحول طرق النقل إليها.
- يجب إعادة تنشيط وتفعيل قطاع السياحة السورية وإعادة تأهيل المنشآت السياحية والمعالم الأثرية التي خربها الارهابيون في سورية ومحاولة الإسراع في ذلك وذلك للدور الكبير والهام لقطاع السياحة السورية في جلب القطع الأجنبي الضروري في مرحلة إعادة الأعمار.
- دعم قطاع الخدمات الحكومية وتحديث آلياته وإدخال التكنولوجيا الحديثة إليه والاعتماد عليه لأنه الضمان الأقوى والأجدر في الأزمات التي تتعرض لها البلاد لتأمين الحاجات والخدمات الضرورية للمواطنين.
- ارسال بعثات تدريبية وتعليمية إلى دول جنوب آسيا والصين وخاصة دولة الهند للاستفادة والتعلم من تجربتها في قطاع الخدمات وخاصة خدمات التكنولوجيا والاتصالات كونها أصبحت رائدة في هذا المجال.

References

1. United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2017. The role of the services economy and trade in structural transformation and inclusive development. Geneva, 2.
2. United Nation Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2018. Harnessing trade in services for inclusive and sustainable development: water, Sanitation, energy, and logistics related to food. Geneva, 3.
3. United Nation (UN). 2012. The state and prospects of the world economy. 9.
4. HAKMAN,B and BRAGA,C.A. Protection and trade in services. The World Bank, 1997.
5. LASHMI,P and DR.KUMAR,S. Economic Growth and Impact of Service's Sector in India. India, Int.J.Buss.Mgt.Eco.Res, Vol 3(5),2012.
6. EATIQAT, W. The effect of liberalizing trade in services on Foreign trade in Arab countries, with reference to the case of Algeria (1999-2009). Muhammad khidir biskra University, Algeria, 2014.
7. BALCHIN,N. HOEKMAN,B. MARTIN,H. MENDEZ-PARRA,M. PAPADAVID ,PH. PRIMACK,D and .WILLEM,D**.** Trade in services and economic transformation**.**. The UK Department for International Development (DFID) and ODI, 2016.
8. WTO**.** Measuring trade in services, 2010, 7.
9. KOTLER,PH. WONG,V. SAUNDERS,J and ARMSTRONG,G. the prospect of International trade in services, prentice Hall, Fourth European Edition, New Jersey, 2005, 626-633.
10. BREINLICN and CRISCUOLO International trade in services: Aportrial of importers and exporters, 2010, 4.
11. BARTH,D. the prospect of International trade in services, The Friedrich Ebert Foundation, Germany,1999, 21.
12. JENSEN,J.J. Global Trade in Services :Fear, Facts, and Offshoring. Peterson institute for international economics, USA, 2011, 5.

13. Manual on statistics of International trade in services (MSITS 2010). United Nations, New York. No(10), 2012, 155-160.
14. UNCTAD, Services: Frontier for Sustainable Development, Exploiting the Potential of the Trade in Services for Development 2. New York and Geneva, 2014, 4.
15. UNCTAD, Services: Frontier for Sustainable Development, Exploiting the Potential of the Trade in Services for Development 2. New York and Geneva, 2014, 6.
16. UNCTAD, Services: Frontier for Sustainable Development, Exploiting the Potential of the Trade in Services for Development 2. New York and Geneva, 2014, 1.
17. World Statistics Handbook 2017. United Nations, New York, NO(41), 2017, 125.
18. ALHURI,G. The Impact of customs policy on the Syrian economy in light of the liberalization of foreign trade. Damascus University, Syria, 2015, 78.
19. ALHURI,G. The Impact of customs policy on the Syrian economy in light of the liberalization of foreign trade. Damascus University, Syria, 2015, 219-220.
20. WTO, Trade profiles 2013, 176.
21. The effects of the crisis on the Syrian economy(2011-2015). Damascus Center for Research and Studies (Madad), Damascus, Syria, 6.
22. The Central Bank of Syria, Balance of payments estimates,2003-2011.
23. U.S. Relations with Syria. U.S Department of State, Countries & Areas, 25 Nov. 2019. <https://www.state.gov/u-s-relations-with-syria/>
24. The effects of the crisis on the Syrian economy(2011-2015). Damascus Center for Research and Studies (Madad), Damascus, Syria, 7-11.